النسخة الثالثة من جائزة صاحبة السمو الملكي العالمية لتمكين المرأة تسجل 1774 مشاركة من دول العالم

أعلن المجلس الأعلى للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن عدد المشاركات في النسخة الثالثة من جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة حققت مؤشرات استثنائية تعكس تنامي الصدى الدولي للجائزة، حيث سجّل إجمالي عدد الطلبات المتسلمة (1774) مشاركة من مختلف دول العالم حتى موعد اغلاق باب المشاركة في 20 مارس 2026، محققة بذلك قفزة نوعية تجاوزت إجمالي الطلبات من جميع النسخ السابقة للجائزة بمجموع 571 مشاركة.

وتشير الإحصائيات الصادرة بناءً على تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن النسخة الحالية قد تجاوزت الأرقام المسجلة في النسختين الأولى والثانية من الجائزة، حيث بلغت المشاركات في النسخة الأولى 612 مشاركة، فيما سجّلت النسخة الثانية 591 مشاركة.

وعلى صعيد فئات الجائزة تصدرت مؤسسات المجتمع المدني قائمة المشاركات بـ(792) مشاركة، تلتها فئة الأفراد بـ(621) مشاركة، ثم القطاع الخاص بـ(257) مشاركة، والقطاع العام بـ(104) مشاركات. والجدير بالذكر أن فئات الأفراد والمجتمع المدني والقطاع العام قد تخطت بالفعل إجمالي طلبات الدورة السابقة.

ويأتي هذا الإقبال الدولي الواسع ليؤكد نجاح فلسفة الجائزة التي أطلقتها مملكة البحرين بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف إبراز الجهود الوطنية وخطط وبرامج ومشاريع المؤسسات والأفراد الموجهة لتمكين المرأة على مستوى العالم، كما تظهر هذه الأرقام فعالية الصدى الايجابي للأنشطة الترويجية التي قام بها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعكس ريادة مملكة البحرين في تقديم مبادرات نوعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

جدير بالذكر أنه سيتم خلال المرحلة القادمة بحسب خطة العمل التي تديرها هيئة الامم المتحدة للمرأة البدء في عملية الفرز والتقييم بالتعاون مع اعضاء لجنة التحكيم الدولية للخروج بالقائمة النهائية للجهات المرشحة للفوز.

جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة

مجلسا النواب والشيوخ بمصر يؤكدان التضامن الكامل مع دول الخليج والأردن في مواجهة الاعتداءات الإيرانية

أعرب مجلسا النواب والشيوخ بجمهورية مصر العربية الشقيقة عن إدانتهما القاطعة للاعتداءات التي ارتكبتها إيران بحق دول الخليج العربي والأردن، مؤكدين أنها تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة الدول وتهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الإقليمي، ومخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن بيان مشترك للمجلسين أن هذه الاعتداءات تمس منظومة الأمن العربي برمتها، مشدداً على تضامن مصر الكامل وغير المشروط مع أشقائها في مواجهة هذه التهديدات، انطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة والشراكة الاستراتيجية والمصير المشترك.

وأكد البيان أن أمن دول الخليج العربي والأردن يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وأن أي مساس بسيادتهما يمثل مساساً مباشراً بمصالح مصر العليا، داعياً إلى موقف عربي موحد يتسم بالحزم ويرفض محاولات فرض الواقع بالقوة.

كما أشار المجلسان إلى أن التحرك المصري النشط بقيادة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي يعكس إدراكاً عميقاً لخطورة المرحلة وإعلاءً لروح الأخوة الصادقة.

وحذر المجلسان من التداعيات الاقتصادية الخطيرة لاستهداف منطقة الخليج وممراتها الحيوية، في مقدمتها مضيق هرمز، لما له من أثر مباشر على أمن الملاحة الدولية وسلاسل إمداد الطاقة والغذاء عالمياً.

كما دعا البيان إلى بلورة ترتيبات إقليمية شاملة تعزز مفهوم الأمن الجماعي العربي، مع التمسك بخيار الحلول السياسية والدبلوماسية لتجنيب المنطقة عواقب المواجهات المفتوحة.

واختتم المجلسان بيانهما بتأكيد أن مصر ستظل في طليعة الدول المدافعة عن استقرار المنطقة وصون سيادة أشقائها، ولن تسمح بفرض واقع يدار بالقوة خارج إرادة الشعوب العربية، مستمرة في دورها التاريخي كركيزة للأمن القومي العربي.

«الشورى» يناقش تعديلات على قوانين تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة و«الخاص» و«العسكري»

يناقش مجلس الشورى في جلسته الرابعة والعشرين في دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي السادس، والتي تنعقد اليوم (الأحد)، ثلاثة تقارير للجنة الخدمات حول مشروع قانون بتعديل المادة (87) من القانون رقم (13) لسنة 1975م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، ومشروع قانون بتعديل المادة (41) من قانون التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976م، ومشروع قانون بتعديل المادة (90) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976م، المعدة بناءً على الاقتراحات بقوانين المقدمة من مجلس النواب.

وانتهت اللجنة إلى عدم الموافقة من حيث المبدأ على مشاريع القوانين الثلاثة، وذلك لعدة أسباب واعتبارات، منها أن مشاريع القوانين المعروضة ينبغي أن تُقرأ في ضوء النهج التشريعي الذي توافقت عليه السلطتان التشريعية والتنفيذية في السنوات الأخيرة لإصلاح أوضاع الصناديق التقاعدية والتأمينية، إذ قامت هذه التشريعات على غاية إصلاحية واضحة، مؤداها إعادة ضبط الالتزامات والمزايا التقاعدية والتأمينية على نحو يكفل تعزيز الاستدامة المالية للصناديق، وترشيد أوجه الصرف، وصون قدرة النظام التقاعدي على الوفاء بالتزاماته الحاضرة والمستقبلية.

وبيّنت اللجنة في تقاريرها أن مشاريع القوانين الماثلة تتجه إلى زيادة منحة الزواج المقررة لبعض الفئات المستحقة، وهي بذلك تأتي مجافيةً للغاية التشريعية التي ابتغتها الإصلاحات المشار إليها، ودون أن تنهض على الأسس ذاتها التي حكمت تلك الإصلاحات أو ينسجم مع مقاصدها، ومن ثم، فإن الأخذ بهذه التعديلات يمثل خروجًا على التوجه التشريعي الذي استهدف ضبط المزايا والالتزامات التقاعدية ضمن رؤية إصلاحية متكاملة، الأمر الذي يبرر عدم الموافقة على مشاريع القوانين من حيث المبدأ.

وأوضحت اللجنة أن تقرير أي زيادة في المزايا أو الاستحقاقات التقاعدية لا يستقيم تشريعًا ما لم يقم على أساس مالي واكتواري منضبط، بحيث يكشف أثرها الفعلي في المركز المالي للصندوق، ومدى قدرة النظام التقاعدي على استيعابها دون الإخلال بالتزاماته القائمة والمستقبلية، ومتى كان الأمر متعلقًا بمنظومة تقوم في جوهرها على التوازن بين الحقوق والالتزامات، فإن أي تعديل يضيف عبئًا ماليًا جديدًا لا يجوز أن يُبنى على مجرد التقدير أو الاعتبارات المجردة، بل يتعين أن يسبقه تقييم فني دقيق يحدد كلفته وآثاره المباشرة وغير المباشرة، ويبين مدى اتساقه مع متطلبات الاستدامة المالية، وحيث خلت مشاريع القوانين من بيان هذا الأثر، ولم تقترن بدراسة فنية تُظهر كلفتها وآثارها، فإنها تغدو مفتقرةً إلى أحد أهم مقومات التقدير التشريعي في المسائل التقاعدية.

وأشارت اللجنة في تقاريرها إلى أن التشريعات التقاعدية والتأمينية ليست من النصوص التي تحتمل التعديل المتعاقب في مدد زمنية متقاربة، ذلك أن آثارها لا تظهر على الفور، ولا تُقاس بنتائج آنية عاجلة، وإنما تتصل بتوازنات مالية واكتوارية دقيقة، لا يستقيم معها التعجيل بإعادة النظر في الأحكام المنظمة لها قبل انكشاف أثر التعديلات السابقة وظهور نتائجها العملية، لذلك، فإن استقرار السياسة التشريعية في هذا المجال يُعد ضرورة لازمة، لا مجرد اعتبار تنظيمي.

وأكدت اللجنة أن تنظيم المزايا والاستحقاقات التقاعدية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوضع المالي والاكتواري للصناديق القائمة عليها، إذ يتعين أن يُبنى أي تعديل تشريعي في هذا المجال على مراعاة قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في ضوء ما يواجهه من تحديات مالية والتزامات مستقبلية ممتدة، وحيث إن الصندوق يواجه عجزًا اكتواريًا، وإن من شأن مشاريع القوانين ترتيب أعباء مالية إضافية عليه، فإن المضي في تقرير مزايا جديدة في هذه المرحلة لا يتفق مع مقتضيات المحافظة على التوازن المالي واستدامة النظام التقاعدي.

فيما سيُخطر المجلس في ذات الجلسة، بالسؤال الموجه إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، والمقدم من الدكتور بسام إسماعيل البنمحمد، بشأن وجود دراسة شاملة لدى الخدمة المدنية لبحث إمكانية تطبيق تقليص أيام العمل الرسمي لأربعة أيام عمل مقابل ثلاثة أيام عطلة نهاية الأسبوع، ورد الوزير عليه. وكذلك بالسؤال الموجه إلى وزير المواصلات والاتصالات، والمقدم من خالد حسين المسقطي، بشأن الآلية المعتمدة لدى الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم تنقل العمال غير المالكين لوسائل نقل خاصة، ورد الوزير عليه.

وزير التربية: الوقفة التقويمية للطلاب الأسبوع القادم

اختصار بعض الأجزاء من الكتب الدراسية

تطبيق نظام تقويم مرن يراعي مصلحة الطالب ويتناسب والمرحلة الحالية

كتبت: أمل الحامد

كشف الدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم عن أن الوزارة سوف تطبق نظاما تقويميا يتناسب وظروف المرحلة الحالية، موضحًا أنه اعتبارًا من هذا الأسبوع ستقوم المدارس بالتعميم على جميع الطلاب والطالبات وأولياء الأمور بالبدء بإجراء وقفة تقويمية خلال الأسبوع القادم ستركز على أهم الدروس والمهارات ويتم فيها إشراك الطلبة في عملية تقويم أنفسهم ومساعدة المدارس على تقويم الطلبة والاستفادة من الأسابيع الأربعة الماضية في إجراء التقويم.

وأشار الوزير في كلمة له عبر منصة الانستغرام إلى وضع الحلول المناسبة لأي طالب أو طالبة لديهم إشكال أو تحد في توفير الأجهزة لإجراء التقويم، إذ بإمكان ولي الأمر طلب تأجيل إجراء العملية التقويمية لابنه أو ابنته إلى حين الحضور أو أن يتم إجراء العملية حضوريًا في المدرسة، وأيضًا بإمكان الطالب وولي الأمر الطلب من المدرسة إجراء الامتحان أو الوقفة التقويمية في المنزل، وان المدرسة مستعدة للحضور لمنزل الطالب عبر مشرف يقوم بإجراء هذا التقويم، مشيرًا إلى أن المطلوب من ولي الأمر توفير مكان لحل التقويم من قبل الطالب.

○ وزير التربية والتعليم.

وأكد الوزير وجود حلول متعددة لإجراء عمليات التقويم، مراعاة لظروف الطلاب والطالبات، وأيضًا سيتم اختصار بعض الأجزاء من الكتب الدراسية بالذات فيما يتصل بالمواد الأساسية بحيث يتم التركيز على المهارات الأساسية المطلوبة من الطالب.

وذكر أن الوقفة التقويمية الثانية ستكون عبارة عن الامتحان النهائي الذي من المفترض إجراؤه بشكل حضوري في المدارس في شهر مايو القادم إذا سنحت الظروف، أما إذا استمر نظام التعلم عن بعد فسيتم تطبيق الامتحان الشامل من خلال نظام التعلم عن بعد وسوف يتم التركيز على أهم الدروس المطلوب من الطلبة تحقيقها، مؤكدًا أن الهدف هو استمرار العملية التعليمية، ووجود نظام تقويم، مؤكدًا في الوقت ذاته أن المنصة الرقمية للوزارة تعمل بكل كفاءة، وان نسب الحضور عالية جدًا من قبل طلاب جميع المدارس.

وأشار إلى أن المدارس الخاصة سوف تتواصل مع الطلاب وسوف تطبق عمليات التقويم بحسب ظروف المدرسة وما يتلاءم مع المرحلة الحالية، مضيفا أن المدارس سوف تقوم بتوفير تفاصيل التقويم للطلبة والطالبات وأولياء الأمور من خلال التعاميم التي سوف يتم إرسالها إلى المدارس.

جاء هذا التوضيح من الوزير في ظل متابعته النقاش الدائر حاليًا في التعليقات من الطلاب والطالبات وأولياء الأمور والمهتمين في منصة الانستغرام والمنصات الأخرى المتعلقة بالجزء المتبقي من العام الدراسي وتحديدًا الجزء المتبقي من الفصل الدراسي الثاني، إذ أن هناك من يريد العودة إلى النظام الحضوري مع إجراء عمليات التقويم، وهناك من يريد استمرار عملية التعلم بنظام التعلم عن بعد مع إجراء عمليات التقويم، كما أن هناك من يريد تأجيل عمليات التقويم مع استمرار نظام التعلم عن بعد، وهناك من يريد تأجيل العملية برمتها.

وأكد الوزير أن الهدف من التحول إلى نظام التعلم عن بعد، هو حفظ أمن وسلامة الطلاب والطالبات مع استمرار العملية التعليمية من دون انقطاع، مشيدا بانتظام العملية التعليمية خلال الأسابيع الأربعة الماضية، معتبرها أكبر مقرر في التربية الوطنية وفي حب مملكة البحرين. وقال: «شاهدتم جميعا جلالة الملك المعظم وهو يقود بنفسه عمليات الدفاع عن مملكة البحرين ويزور الجرحى والمصابين ويطمئن عليهم، وشاهدتم أيضا صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وهو يزور ايضا الجرحى والمصابين ويطمئن عليهم ويتابع شؤونهم ويقود الحكومة نحو توفير جميع الخدمات، ونحن آمنون مستقرون والخدمات جميعها متوافرة والتعليم أيضا مستمر».

وأكد أن الاستفادة من هذه الفترة هي رؤية كيفية رعاية الدولة للمواطنين وتوفير كل ما هو مطلوب لهم لاستمرار الحياة، وهذا يعد أكبر درس للجميع في حب البحرين والتربية الوطنية والدفاع عن المملكة والعمل بكل طاقتنا لاستمرار البحرين واستدامتها وأمنها وعمرانها.

فوزي أحمد كانو للمبادرات المجتمعية تتبرع بحافلة مجهزة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المركز البحريني للحراك الدولي

في إطار التزامها المتواصل بدعم المبادرات الإنسانية وتعزيز مبدأ المسؤولية المجتمعية، أعلنت فوزي أحمد كانو للمبادرات المجتمعية تبرعها بحافلة مجهزة برافعة مخصصة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة لصالح المركز البحريني للحراك الدولي، وذلك بهدف تسهيل تنقل المستفيدين من خدمات المركز وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الأنشطة والبرامج التي يقدمها.

وجرى تسليم الحافلة خلال زيارة لمقر المركز، حيث قام طلال فوزي كانو عضو مجلس إدارة فوزي أحمد كانو للمبادرات المجتمعية بتسليم الحافلة إلى عادل المطوع رئيس مجلس إدارة المركز البحريني للحراك الدولي.

وبهذه المناسبة، صرّح فوزي أحمد كانو رئيس مجلس إدارة فوزي أحمد كانو للمبادرات المجتمعية قائلاً: «نؤمن في مبادرات فوزي أحمد كانو المجتمعية بأهمية دعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الوسائل التي تسهم في تعزيز اندماجهم في المجتمع. كما أود أن أشيد بالدور المتميز الذي يقوم به المركز البحريني للحراك الدولي وما يقدمه من خدمات نوعية تهدف إلى توفير مختلف سبل الرعاية والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة. ويأتي هذا التبرع في إطار برامجنا المتواصلة للمسؤولية الاجتماعية، ودعماً للجهود الوطنية التي تسهم في تمكين هذه الفئة وتعزيز مشاركتها الفاعلة في المجتمع».

من جانبه، أعرب عادل المطوع عن خالص شكره وتقديره لمبادرات فوزي أحمد كانو المجتمعية على هذه المبادرة الكريمة، مشيداً بدورها في دعم العمل الإنساني والخيري في مملكة البحرين. وأكد أن هذه الحافلة المجهزة ستشكل إضافة مهمة لخدمات المركز، وستسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وتسهيل مشاركتهم في مختلف البرامج والأنشطة التي ينظمها المركز.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الدور المتواصل الذي تضطلع به فوزي أحمد كانو للمبادرات المجتمعية، التي أسسها فوزي أحمد كانو على نفقته الشخصية، التزاماً منه بدعم العمل الخيري والإنساني وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة. وتعمل المبادرات وفق رؤية استراتيجية واضحة ترتكز على تنفيذ برامج نوعية ومشاريع خيرية ذات أثر ملموس في حياة المستفيدين، وبناء شراكات مثمرة مع مختلف الجهات، تعزز قيم العطاء والتكافل في المجتمع.